



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

كامل المهدي* وطارق شفيق** : ملاحظات على ملاحظات الاستاذ عادل عبد المهدي حول رسالتنا المفتوحة بشأن قانون شركة النفط الوطنية الجديد



نشكر الاستاذ عادل عبد المهدي على اهتمامه برسالتنا المفتوحة حول القانون الجديد لشركة النفط الوطنية العراقية الذي صدر في أواخر آذار ٢٠١٨. ونشكره خصوصا على أسلوبه الهادئ والموضوعي في معالجة النقاط الخلافية، وغير الخلافية، بيننا. ونبدأ ملاحظتنا على ملاحظاته بنفس التسلسل في مذكرتينا، وكما يلي:

اولا - التأسيس واستقلالية الشركة.

يسرنا ان نلاحظ ان الاستاذ عادل عبد المهدي يتفق معنا في أن فسح المجال لوزارة النفط للتدخل في قرارات الشركة، وجعل ارتباط الشركة بمجلس الوزراء إرتباطا مطلقا (غير محدد) ، فيه محاذير قد تنتقص



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

من قدرة الشركة على أداء واجباتها بالأسلوب والسرعة المطلوبة. ولتجاوز ذلك يقترح الاستاذ عادل تأليف لجان لحل الخلافات في حالة حدوثها. ويقترح ايضا تحديد مدة شهر ، تكون بعدها قرارات الشركة نافذة في حالة عدم صدور قرار خلاف ذلك. وايضاً إيجاد آلية لإحداث تغييرات في مجلس إدارة الشركة في حالة اصرار المجلس على مخالفة سياسة الدولة.

ان هذه المقترحات هي مقترحات وجيهة، لكنها معقدة وبطيئة. ونعتقد ان تضمين قانون الشركة بأن (١) تلتزم الشركة بقوانين وانظمة الدولة وتعليماتها و (٢) يتم تحديد صلاحيات الشركة ماليا وإداريا بشكل واضح، كما ذكرنا في مذكرتنا، من شأنه ان يفي بغرض منع التدخل غير المبرر في شؤونها، من جهة، والتأكد من إن الشركة ستعمل وفقا لسياسة الدولة وقوانينها وانظمتها، من جهة اخرى. وعند مخالفة الشركة لذلك، تطبق عليها العقوبات الواردة في القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بالمخالفات .

ثانيا - الأهداف

نتفق على حصول بعض التقدم منذ توقيع اتفاقيات عقود الخدمة عام ٢٠١٠. فالطاقة الإنتاجية للحقول (عدا كردستان) ارتفعت الى حوالي (٤,٥) مليون برميل يوميا (م ب ي)، والتصدير ارتفع الى حوالي (٣,٥) م ب ي، وغير ذلك من الإنجازات المذكورة في ملاحظات الاستاذ عادل. ولكن علينا ان نتذكر ان عقود الخدمة الأصلية كانت تتضمن رفع الطاقة الإنتاجية لحقول العراق الى حوالي (١٢) م ب ي خلال مدة سبع سنوات تنتهي عام (٢٠١٧) . وحتى بعد تخفيض الهدف الانتاجي الى حوالي (٨) م ب ي ، ومن ثم تخفيضه ثانية الى حوالي (٦) مليون برميل يوميا، فمن الواضح ان المتحقق الفعلي ما زال بعيدا عن الأهداف الإنتاجية المذكورة اعلاه.

اضافة لذلك، فإن كلفة التطوير (زيادة الانتاج) ارتفعت بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما كنا نخمنها استنادا الى الادبيات النفطية عام ٢٠١٠ . وهذه الزيادة الضخمة في كلفة التطوير، مضافا اليها تأخر إنجاز مشروع حقن الماء الكبير واستثمار الغاز المصاحب، ما كانت لتحدث لو كانت الكوادر المعنية بمستوى كاف من المعرفة والكفاءة. ومع ان الوقت تأخر كثيرا، لكنه ما زال سانحا لإعادة النظر باللجان



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

المشتركة من اجل تطوير قدراتها الفنية ومهاراتها الرقابية والتفاوضية. ورغم التضخم غير المبرر في الكلفة، فإن وزارة النفط قامت بمكافئة الشركات المتعاقدة معها، عن طريق تخفيض السقوف الإنتاجية بشكل جذري وتمديد مدة العقود وإلغاء معامل الأتعاب (R) وتقليل نسبة مشاركة الوزارة في التطوير. وكل هذه التنازلات حصلت دون مقابل.

ومن الغريب ان نلاحظ ان وزارة النفط تعمل حاليا بنشاط غير مسبوق (وشفافية معدومة كلياً) لإنجاز عقود جديدة، يصعب تبريرها. وهي بالفعل قد قامت بجولة تراخيص قبل أيام ، أسفرت عن منح (٦) رقع شبه استكشافية وشبه حدودية، وبحجة زيادة الانتاج ايضا.!

ثالثاً - رأس مال الشركة

هناك اتفاق بيننا وبين الاستاذ عادل حول ضالة رأس مال الشركة، وضرورة تعزيزه وتوضيح الإبهام المتعلق باستخدام احتياطي رأس المال. وليس لدينا ما نضيفه إلى ما جاء في مذكرتنا.

رابعاً - الصناديق وتوزيع الأرباح

يقول الاستاذ عادل في النقطة (ج) من مذكرته: ليس المطلوب ان تدير الشركة الصناديق ، "والأمر ليس من صلاحياتها كما تنوّه اليه الفقرة ٦ من المادة ١٢/ثالثاً من القانون". وإذا علمنا ان كل ما تقوله هذه الفقرة هو ان "المجلس (أي مجلس إدارة الشركة) يصدر التعليمات لما ورد في الفقرة (ثالثاً) من هذه المادة بموجب النظام الداخلي" ، فمن غير الواضح كيف توصل الاستاذ عادل الى هذا الاستنتاج، الذي نأمل ان لا يُقصد به تبرير الإبقاء على المادة ١٢ كما هي، دون تعديل جذري، يأخذ ملاحظتنا وملاحظات الآخرين بنظر الاعتبار.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

ويقول الاستاذ عادل في الفقرة (هاء) من مذكرته، إنه (يتفق على غموض هذه الفقرة ، ولعل سببه قانون الموازنة بعدم دفع حصة الاقليم اذا لم يُسَلَّم عائداته...). أما نحن فلم نقل بغموض الموضوع، ولم نقل ان (القانون، يشكك في جدوى القوانين الاتحادية لأنه يحرم المحافظات والأقاليم التي تمتع عن تسليم عائداتها للشركة)، لكننا تساءلنا عن جدوى القوانين الاتحادية اذا لم يلتزم بها الجميع؟ وإذا كانت القوانين الاتحادية تسري على الجميع، فلماذا نص القانون (قانون الشركة موضع النقاش) على حرمان كل من يمتنع عن تسليم عائداته للشركة. الا يعني ذلك ان القوانين الاتحادية غير ملزمة للجميع؟ . اما المقارنة مع قانون الموازنة فهي مقارنة ضعيفة، اذ هناك فرق بين ان يُشرَّع مجلس النواب ضد نفسه وضد الدستور، وبين ان تقوم السلطة التنفيذية بتصحيح وضع نشأ عن امتناع الاقليم عن تسليم عائداته النفطية للسلطة التنفيذية حسب قانون الموازنة. ثم ان هناك فرق آخر هو ان الاقليم كان يتصرف كدولة داخل دولة بعيدا عن الدستور، لكن تغيير الحال منذ تشرين أول عام ٢٠١٧ .

وفي معرض دفاعه عن توزيع بعض عوائد النفط على المواطنين، ذكر الاستاذ عادل، وهو على حق، بأن هناك فرق بين الموكل (بفتح الكاف) وبين الموكل (بكسر الكاف)، وعند التعارض تكون الكلمة للحق، أي الموكل. ولكن في هذه الحالة من الصعب ان نرى أين التعارض ، اذا كان الموكل (الدولة) يريد منع تبذير أموال الموكل (الشعب) ويريد بدلا عن ذلك، توظيفها في التنمية لصالحه.

اما عن البيت الضريبي لكل عراقي وفرض نسبة ضريبية متطرفة (من صفر-١٠٠٪) وغيرها من المقترحات فهي تتعلق بالأسلوب وليس بالجوهر. واذا كان الاختلاف هو على الجوهر، فان الكلام عن التفاصيل لن يكون مجديا. لكنه من المفيد ان نسأل اذا كان الفقر هو سبب الكسل والانتكال، وهو صحيح، فهل ما سيوزع سينقل الناس فعلا من حالة الفقر والانتكال، الى الحالة المعاكسة، ام ان ذلك مجرد تمنيات لن تتحقق؟ اضافة لذلك ليس هناك تجربة دولية تبين ان توزيع دخول على المواطنين دون مقابل، ستريد من إنتاجيتهم. واذا كان ذلك ممكنا فهو مرتبط بالتوزيع على الفقراء فقط وليس على الجميع. اذ ان مساعدة هذه الفئة من المحتاجين قد يساعد في تحسين صحتهم وتعليمهم، مما يساهم في رفع إنتاجيتهم.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

وأخيراً، نؤكد على ما جاء في مذكرتنا المفتوحة، وهو ان تنحصر واجبات الشركة بمهامها الاساسية، الاستكشاف والإنتاج والتطوير للنفط والغاز، وعدم زجها في مهام جانبية ليست من اختصاصها، فضلاً عن كونها مثار جدل من ناحية الجدوى والتوقيت، مثل إدارة صناديق تنمية وادخار، وتوزيع أرباح على المواطنين. وارتأينا ايضاً، منعا لتشتيت الجهد من جهة، ودعمًا لكفاءة الشركة من جهة اخرى، ان لا تكون الصناعات التحويلية، بضمنها التصفية، من مهام الشركة. ولأن سومو تعمل كما يجب بوضعها الحالي ولإعتبارات قانونية تمت اثارها ولا نعرف مدى صحتها، يكون من الأفضل لو بقت سومو مع وزارة النفط او ارتبطت بوزارة المالية. وعليه ان القانون لا يبدو صالحاً للتطبيق، في وضعه الحالي، ما لم يتم تعديله وفقاً لملاحظاتنا وملاحظات الخبراء الآخرين.

ولا بد ان نتطرق الى موضوع بدائل الطاقة لنؤكد على أهميته وضرورة تشكيل الأجهزة العلمية/ البحثية والإدارية اللازمة لمواكبة التطور العالمي في هذا المجال. اما ارتباطها، فليس من الضروري ان يكون مع الشركة، وذلك تشجيعاً للمنافسة وتخفيفاً من عبء الشركة.

مع التقدير والاحترام، عن الموقعين:

(*) كامل المهدي: ائب المدير العام لشؤون التخطيط والدراسات سابقاً، وباحث واستشاري نفطي حالياً.
(*) طارق شفيق: مؤسس ومدير تنفيذي لشركة النفط الوطنية العراقية، ١٩٦٤. استشاري نفطي لغاية الآن.

روابط ذات صلة

- عادل عبد المهدي *: مذكرة الاستاذ شفيق واخوانه.. ويستمر النقاش (1-5)

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/04/19/%d8%b9%d8%a7%d8%af%d9%84-%d8%b9%d8%a8%d8%af-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%87%d8%af%d9%8a->



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

جدل نفطي

[%d9%85%d8%b0%d9%83%d8%b1%d8%a9-](#)
[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3%d8%aa%d8%a7%d8%b0-](#)
[%d8%b4%d9%81%d9%8a%d9%82-%d9%88%d8%a7/](#)

- مجموعة من الخبراء النفطيين: م / رسالة مفتوحة حول قانون شركة النفط الوطنية

<http://iraqieconomists.net/ar/2018/04/15/%d9%85%d8%ac%d9%85%d9%88%d8%b9%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ae%d8%a8%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%81%d8%b7%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d9%85-%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d9%85%d9%81/>

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بأعادة النشر بشرط الاشارة الى المصدر. 6

آيار 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>